أثر ثورة ٢٥ يناير

على السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

د. هالة السيد إسماعيل(*)

عانت السياسة الخارجية المصرية من التدهور والتخبط الذي أصابها خلال فترة حكم "مبارك" الأخيرة، والذي ظهر في تدهور الدور الإقليمي المصري، وتأثر مصالحها في كثير من المناطق المهمة بالنسبة للأمن القومي المصري، وكانت القارة الإفريقية إحدى تلك المناطق.

ومن ثم فإن نجاح ثورة يناير يمثل فرصة مواتية لاستعادة مصر دورها الإقليمي والدولي، فالقيم والمثل (الحقوق المدنية والكرامة الإنسانية) التي قامت ونادت بها الثورة المصرية أعطت دفعة هائلة للقوة الناعمة المصرية؛ لتكون عنوان المرحلة الجديدة للدور المصري، ناهيك عن الأدوات الصلبة التي تمكن مصر من التفاعل مع محيطها الإقليمي، ولهذا فإنّ قيام السياسة المصرية بدور خارجي فاعل في القارة الإفريقية في المرحلة القادمة لا ينفصل عن الشأن الداخلي المصري، وصياغة نظام سياسي ديمقراطي، بحيث يكون نموذجًا ملهمًا ومؤثرًا في باقي دول القارة.

ولهذا لم تقتصر علاقة مصر بدول حوض النيل عبر تطورها التاريخي على مجرد علاقة شكلية، أو علاقة تقوم على مجموعة من المصالح التي

(*) مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة ٦ أكتوبر.

فرضتها الحالة الجغرافية لمصر بين الدول العشر المتشاطئة على النيل، وإنما هي علاقة متشابكة ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية.

ومن ثم تتعدد محددات السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل، ومنها: محددات جيوبوليتيكية مرتبطة بقضية مياه النيل، ومحددات مرتبطة بظروف الوضع الدولي والإقليمي، ومحددات سياسية واقتصادية وأمنية مرتبطة بالعلاقات المصرية الإفريقية، وهي جميعًا تصب في محاولة الوقوف على تأثير البعد المائي على السياسة المصرية[١].

وتجدر الإشارة أنه شهدت العلاقات بين دول حوض النيل تطورات مهمة في الفترة الأخيرة، ولاسيما عقب توقيع بوروندي على الاتفاقية الإطارية لدول المنبع في أواخر فبراير الماضي، ليكتمل بذلك النصاب القانوني لتلك الدول (٦ دول) لأول مرة منذ بدء التوقيع بـ"عنتيبي" في "أوغندا" في ١٤ مايو ٢٠١٠، ولتبدأ كلٌ من: السودان ومصر خاصة في مواجهة تحديات لم تكن في الحسبان من خلال شروع إثيوبيا في المضي نحو إقامة عدد من السدود الضخمة من أهمها "سد الألفية"[٢].

لهذا يكون التساؤل الرئيس للدراسة: **ما أثر ثورة ٢٥ يناير على السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل؟**

كما تتمثل **فرضية الدراسة** الرئيسة في أن هناك علاقة طردية بين ثورة ٢٥ يناير وبين تقرير التعاون العربي مع دول حوض النيل.

وتنبثق من الفرضية الرئيسة السابقة عدة تساؤلات فرعية تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي:

- ما طبيعة العلاقة بين جمهورية مصر العربية ودول حوض النيل؟

- كيف استخدمت جمهورية مصر العربية الدبلوماسية الشعبية في تدعيم علاقاتها مع دول حوض النيل؟

- ما مدى توظيف جمهورية مصر العربية لثورة ٢٥ يناير في تدعيم علاقاتها مع دول حوض النيل؟

وفيما يخص **منهج الدراسة** فسيتم استخدام **منهج صنع القرار**؛ نظرًا لملاءمته لموضوع الدراسة، ووفقًا لهذا المنهج فإنه يمكن دراسة الظاهرة السياسية قبل ظهور القرار نفسه من خلال دراسة العمليات التحضيرية لصنع القرار، وكذلك بعد صنع القرار من خلال متابعة تنفيذه وتقييمه، وتُعَد وحدة التحليل الأساسية في هذا المنهج هي المجموعة المشاركة في صنع القرار، أو ما يسمي بالفاعلين السياسيين؛ حيث يهتم هذا المنهج بدراسة ما تفرزه البيئة المحيطة من ضغوط وتأثيرات على هؤلاء الفاعلين، ومدى استجابتهم لهذه المؤثرات وفقًا للقيم والإدراكات المتأصلة لديهم، ثم ردود أفعالهم إزاء هذه التأثيرات التي هي بالأساس أحد الخيارات أو التفضيلات المطروحة أمامهم، ويسمى رد الفعل النهائي هذا بالقرار[٣].

وبتطبيق مقولات منهج صنع القرار على الدراسة، يمكن القول: إن عملية صنع قرار السياسة الخارجية داخل جمهورية مصر العربية هي عملية تتفاعل فيها العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في جميع مراحل عملية صنع القرار، من حيث: بلورة المشكلة، وحصول صانع القرار على تصورات مختلفة، وتفسير المعلومات وتقديم حلول بديلة، وتنفيذ القرار، وعملية تقييم القرار، هذا بالإضافة إلى تأثر عملية صنع القرار في جمهورية مصر العربية بالعديد من العوامل والمؤثرات الخارجية الناتجة عن بيئة النظام

الدولي؛ حيث تلعب هذه العوامل دورًا محوريًا في تشكيل قرارات السياسة الخارجية المصرية.

وسوف تقوم الدراسة بتحليل تأثر عملية صنع القرار في جمهورية مصر العربية بالعديد من العوامل والمؤثرات الخارجية التي تؤثر على عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية.

وبالنسبة للدراسات السابقة، فإنه على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تعنى بدراسة السياسة المصرية تجاه القارة الإفريقية، فإن مراجعة الأدبيات السابقة كشفت عن قصور في الاهتمام بدراسات سياسية تجاه دول حوض النيل بصفة خاصة، ولاسيما بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وإن كان هذا لا ينفي وجود دراسات ذات صلة بالموضوع.

وسوف تقوم الباحثة باستعراض الأدبيات السابقة، ثم يتم توضيح الجديد الذي تحاول الدراسة أن تقدمه.

- أيمن السيد عبد الوهاب "سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة، ٢٠٠٥.

يتناول الباحث وجهًا واحدًا من أوجه سياسة مصر الخارجية، وهو المتعلق بدول حوض النيل، وذلك بهدف قياس صلاحيته كبعد تقييمي للسلوك الخارجي لمصر، نظرًا لأهمية مياه النيل كأساس لأية عملية تنمية حالية أو مستقبلية "فنهر النيل على هذا النحو، قد فرض نفسه على مختلف القيادات السياسية التي توالت على حكم مصر، منذ الدولة الفرعونية القديمة وحتى وقتنا الراهن وبنفس الدرجة من الأهمية، بهدف تأمين وصول المياه واستمرار تدفقها

إلى أراضيها"، وقد برز طموح إسرائيل في مياه النيل، كإحدى النتائج التي أفرزتها معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية، على الرغم من كونه طموحًا قديمًا، ولكن أسهم توقيع المعاهدة في بلورة عدد من المطالب والمشروعات الإسرائيلية الساعية لسحب مياه النيل وتوصيلها إلى النقب مرورًا بسيناء، وكان للرفض المصري لمثل هذه المشروعات الهادفة لنقل مياه النيل خارج حوضه أثره الواضح في ممارسة إسرائيل لأشكال متعددة من الضغوط الدولية والدعائية، منها: اتهام مصر بتبديد جزء كبير من حصتها من المياه، يتراوح ما بين ٨ إلى ١٠ مليارات متر مكعب، وأن هناك موقفًا شاذًا يستند إلى أن دولة المصب هي المسيطرة وليس دولة المنبع.

- **د.عادل عبد الرازق "إستراتيجية مصر للسياسة المائية في حوض النيل"، دورية آفاق إفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ١٧، ربيع ٢٠٠٥.**

أوضحت الدراسة أنه على الرغم من اتباع مصر سياسة خارجية متوازنة عبر العصور في مسألة التعاون المائي، فإنه كثير ما اعترضت تلك السياسة العقبات وخاصة من الجانب الإثيوبي، وهو ما يربطه بالتنافس التاريخي بين البلدين في منطقة القرن الإفريقي، فإثيوبيا لا تعترف بأية اتفاقية قائمة أو التزامات أخرى تمنعها من التصرف كما تشاء في مياه النيل في أراضيها، واستطاعت أن تكوّن جبهة معارضة مكونة من: (كينيا وأوغندا وتنزانيا وإريتريا) تؤيدها في موقفها، بل وترفض جميعها نظرية "الواجب الأبدي" التي تضمنتها اتفاقية ١٩٢٩ بعدم التدخل في تدفق مياه النيل بما يلحق الضرر بمصر من دون موافقة الأخرى، كذلك رفضت اتفاقية ١٩٥٩ الموقعة بين مصر والسودان.

وتشير غالبية التفاعلات المصرية واتجاهاتها تجاه دول حوض النيل، في اعتقاد المؤلف، إلى محورية قضية المياه، وباستثناء العلاقات مع السودان التي تبدو أكثر تشعبًا وتداخلاً من قضية التعاون المائي، تظهر قضية المياه كقاسم مشترك في كافة التفاعلات مع باقي دول الحوض، حتى إن كان هذا التفاعل يبدو ظاهريًا غير مرتبط بمسألة مياه النيل، ويشير المؤلف إلى أن هذه النتيجة تبدو منطقية في ضوء ما تحتله مسألة تأمين حصة مصر من مياه نهر النيل ضمن أولويات سياستها الخارجية. ودول حوض النيل يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسة، إذ تضم المجموعة الأولى دولاً ذات تفاعل مرتفع، وتضم: السودان وإثيوبيا وإريتريا، أما المجموعة الثانية فتشمل دولاً ذات تفاعل متوسط، وتضم: أوغندا وكينيا وتنزانيا، وأخيرًا المجموعة الثالثة وتضم دولاً ذات تفاعل محدود، وهي: رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، وعلى صعيد التعاون العسكري يرى عبد الوهاب أنه من الصعب القول أن هناك علاقات عسكرية تجمع مصر بأي من دول حوض النيل، فباستثناء السودان التي وقعت مصر معها اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون في مجال التدريب والتسليح في ١٥ يوليو (تموز) ١٩٧٦ فلم توقع مصر أي اتفاقية مشابهة مع أي من دول الحوض، مشيرًا إلى أنه لا يوجد يقين حول ما إذا كان "الخيار العسكري" المصري المتصور للتعامل مع الأزمات المحتملة لمياه النيل يعد خيارًا واقعيًا أصلاً، من حيث أنظمة القتال الرئيسة التي يمكن تنفيذها أو طبيعة الأهداف التي يمكن أن يتم توجيه العمليات ضدها، أو إمكانية تحقيق نتائج حقيقية قابلة للاستمرار من جراء القصف العسكري على سبيل المثال.

- سامي زكي يعقوب "البعد المائي في العلاقات السياسية المصرية الإثيوبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠١٠.

أوضحت الدراسة علاقة مصر بدول حوض النيل، وبالأخص مع إثيوبيا "المصدر الرئيس لمياه النيل الواردة لمصر، والتي تمثل حوالي ٨٦٪ من إجمالي الحصة الواردة لنا من دول المنابع"، الأمر الذي يُعد ركيزة أساسية من ركائز الأمن القومي المصري المرتبطة بالمياه، والتي تعرضت للاهتزاز في الفترة الأخيرة، بل وصلت درجة الخلاف القائم بين دولتي المصب "مصر والسودان" ودول المنبع إلى حد توقيع ٤ من دول منابع النيل في ٢٠١٠/٥/١٤ بعنتيبي في أوغندا وهي: إثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، ورواندا على اتفاقية إطارية جديدة للتعاون فيما بينها، ولتقاسم المنافع من مياه النهر، ثم انضمت إليها كينيا في نفس الشهر، وكذلك بوروندي في أواخر فبراير ٢٠١١؛ ليمثل ذلك منعطفًا خطيرًا خاصة في ضوء اكتمال النصاب القانوني لتلك المجموعة بتوقيع ٦ دول على هذه الاتفاقية، ولم يتبق سوى الكونغو الديمقراطية التي أصبح توقيعها وشيكًا، وكذلك دولة جنوب السودان الوليدة... في ظل مقاطعة مصر والسودان لهذا الاتفاق.

وتعتبر الدراسة أن عدم وجود اتفاقية نيلية واحدة تجمع كل دول الحوض بلا استثناء، أحد معوقات التعاون لاستغلال مياه النيل الاستغلال الأمثل، وتسعى السياسة الإثيوبية الجديدة إلى صناعة موقف جماعي حول إعادة النظر في قضايا ومعدلات التدفق الحالي لمياه النيل، ونصيب كل دولة من دول حوض النيل، وقد ظهر هذا جليًا في مؤتمر النيل الخامس الذي عقد في أديس أبابا عام ١٩٩٧، حين تبنت معظم الإدارات الدعوة إلى تغيير الوضع الراهن

لإعطاء الفرصة الكاملة لكل دول حوض النيل للاستفادة من مياه النيل على أسس عادلة، كذلك عارضت إثيوبيا أي تجمع لدول الحوض تدعو إليه مصر، وذلك انطلاقا من رؤيتها الخاصة لمثل هذه التجمعات التي ترى فيها أنها تخدم في المقام الأول المصالحة المصرية.

وسوف تقوم الدراسة بالاستفادة من الدراسات السابق ذكرها من جانب، هذا بالإضافة إلى تحليل أثر ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢ على طبيعة التوجه المصري تجاه دول حوض النيل، ولاسيما خلال العام المنصرم، فدراسة السلوك المصري تجاه دول نهر النيل تكتسب أهمية خاصة، فإلى جانب تزايد أهمية عنصر المياه في منطقة الشرق الأوسط نظرًا لمحدوديته وأهميته في صياغة أية إستراتيجية تنموية مستقبلية، فإن هناك مخاوف من حدوث متغيرات تؤثر بالسلب على حق مصر من مياه النيل، كما أن هذا النوع من الدراسات القائمة على تناول قضايا السياسة الخارجية في ظل عملية إعادة الهيكلة للعلاقات الدولية في المجتمع الدولي أهمية كبرى، وخاصة إذا ما تمت من منظور محاولة التقييم واستشراف المستقبل.

وأخيرًا **تنقسم الدراسة** إلى عدة محاور، **أولها**: مبادئ السياسة الخارجية المصرية وأهدافها ودوائرها. **وثانيها**: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية. **وثالثها**: طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل قبل الثورة. **ورابعها**: أثر ثورة يناير على سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل. **وخامسها**: نظرة نقدية للسياسة الخارجية المصرية بعد الثورة.

أولاً: مبادئ السياسة الخارجية المصرية وأهدافها

ارتبطت سياسة مصر الخارجية على مر العصور بمعطيات جيوستراتيجية أملتها عوامل جغرافية وتاريخيّة اتسمت بثبات نسبي[٤].

(أ) ومن أبرز مبادئ السياسة الخارجية المصرية[٥]:

١- دعم السلام والاستقرار في المحيطين: الإقليمي والدولي.

٢- الالتزام بسياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف والمصالح الإستراتيجية في إطار استقلال القرار المصري.

٣- دعم مبدأ الاحترام المتبادل بين الدول والتمسك بمبادئ القانون الدولي واحترام العهود والمواثيق.

٤- دعم دور المنظمات الدولية وتعزيز التضامن بين الدول، والدفع نحو إصلاح الأمم المتحدة.

٥- الاهتمام بالبعد الاقتصادي للعلاقات الدولية.

٦- اعتبار الإطار العربي مجال تحرك رئيسيًا لسياسة مصر الخارجية، مع استمرار التركيز على النشاط الخارجي المتصل بالأطر الحيوية الأخرى المتمثلة في الإطارين: الإسلامي والإفريقي، وارتباط مصر بدول حوض النيل.

(ب) أهداف السياسة الخارجية المصرية:

تنبع أهمية تحديد أهداف السياسة الخارجية في أنها تحدد احتمال قوة ارتباط الوحدة الدولية بالهدف، ومجالات الصراع المحتملة للسياسة الخارجية، فالدول عادة ما تكون ملزمة بالأهداف التي تتضمن استعادة أشياء كانت تملكها سابقا، أكثر من التزاماتها بأهداف تنطوي على منع الآخرين من امتلاك تلك

الأشياء، كما أنه إذا اصطدمت سياستان خارجيتان في الحصول على الشيء ذاته، فإن مجال الصراع بينهما يكون أكبر مما لو التقتا على أساس محاولة كل منهما منع الأخرى من الحصول على ذلك الشيء[٦].

ومن جانب آخر يحدد دارسو السياسة الخارجية أن سياسة أي وحدة دولية تدور بصفة عامة حول مجموعة محددة من الأهداف هي: حماية الذات[٧]، والأمن، والرفاهية الاقتصادية، والهيبة الدولية، ومن الطبيعي أن يختلف مفهوم كل وحدة دولية لهذه الأهداف، والعلاقات بينها، وأولوية كل منها بالنسبة للأخرى، كما أنه من الطبيعي أن توجد أهدافٌ أخرى بجانب تلك الأهداف، بيد أن الوحدات الدولية تتجه عبر فترات طويلة نسبيًا من الزمن إلى تطوير توليفات مختلفة من تلك الأهداف، كذلك تكتسب الأهداف أهمية بالنسبة لصانع السياسة الخارجية فلا يصوغ أهدافه بطريقة مجردة، ولكنه يحدد أهدافا متعلقة بمواقف معينة كردع عدو ما، أو الاستيلاء على إقليم معين[٨].

هذا وتسعى السياسة الخارجية المصرية لضمان تحقيق هدفين مترابطين وهما[٩]:

١- حماية الأمن القومي المصري والمصالح المصرية العليا.

٢- تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة بما يحقق الهدف الأول.

ومن جانب آخر تتعدد قضايا السياسة الخارجية المصرية التي تتعلق بتحقيق هدفي الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ومن هذه القضايا، تلك المتعلقة بالجغرافيا السياسية لمصر، ودورها في تشكيل أبعاد حركتها الدولية وتوجهاتها، وفي تحديد نطاق الاهتمام والوجود المصري على الساحة الدولية.

وبالتالي يمكن تحديد شكل السياسة الخارجية المصرية وتطورها بين مواطن الضعف وحدود الانتشار، وذلك بإعمال تلك الفرضية الرابطة بين صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، وتوافر قدر معين من الموارد، فندرة أو توافر تلك الموارد من شأنه أن يؤثر تأثيرًا فعالاً على حجم وفعالية نشاط السياسة الخارجية، ومن ثم كان على السياسة المصرية أن تسعى لتعبئة الموارد الخارجية لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتزايدة، والتي أسفرت بدورها عن أنماط مختلفة من السياسة الخارجية وفقًا لتباينات المرحلة والاحتياجات، تظهرها مرحلتان أساسيتان: الأولى أعطيت فيها الأولوية للاعتبارات السياسية الخاصة بالقومية والأمن القومي العربي، لتخالف المرحلة الثانية التي شكلت فيها الاعتبارات الاقتصادية محددًا رئيسا للسياسة المصرية، وتمحورت حول الهوية المصرية[١٠].

وكان اللجوء إلى الخارج للحصول على المساعدات الخارجية بكافة أشكالها، إيذانًا بانتهاء مرحلة المد الثوري في السياسة الخارجية المصرية (١٩٥٥-١٩٦٥)، وهي الفترة التي شهدت صعود حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث التي كانت مصر أحد قادتها، وبداية مرحلة جديدة تتسم بسلوك خارجي أكثر تواضعًا في سبعينيات القرن الماضي، حيث غطت الاهتمامات الاقتصادية المباشرة لمصر على الاعتبارات السياسية، وهو ما يتجلى في لحظات تاريخية معينة، مثال ذلك: قرار الرئيس السادات الخاص بالسلام مع إسرائيل وزيارة القدس عام ١٩٧٧ التي تم تبريرها في أحد جوانبها بالرغبة في إنهاء المشاكل الاقتصادية الداخلية التي عمقتها الحرب مع إسرائيل، وتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار في مصر، ولا يعني ذلك استبعاد

دور العلاقات الاقتصادية الدولية وتأثيراتها على صياغة مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تثير حتى الآن الكثير من الجدل والتباين حول دوافع تلك السياسة، رغم الاستقرار على دافعين اثنين، الأول: يرتبط بالبعد الخارجي وضغوط البيئة الدولية. والثاني: خاص بمستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي. فلاشك أن تزايد مساحة الاعتماد على الخارج يزيد من تأثيرات البيئة الخارجية، ولاسيما مع تلك الدول المعتمدة على الدعم الخارجي بدءًا من المواد الغذائية وانتهاءً بالتسليح، وهو ما يمكن معه تفهم ذلك التباين بين التوجه الخارجي للحقبة الناصرية والحقبة الساداتية من ناحية[١١]، وما تشكله السياسة المصرية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، من مرحلة وسط بين الحقبتين السابقتين من ناحية أخرى، وذلك عبر مجموعة من الأهداف المتداخلة، مثل استعادة الدور الإقليمي والموازنة بين التوجهات العربية والإفريقية مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية، وإن ظلت الصورة النهائية متمثلة في زيادة الاعتماد على المساعدات والمعونات الأجنبية، الأمر الذي زاد من قابلية البلاد للاختراق والتأثيرات الخارجية بسبب ما فرضته مواردها المحدودة من قيود على حكومتها[١٢].

وفي هذا السياق، تبرز إفريقيا كأحد المحاور الأساسية والحيوية للسياسة الخارجية المصرية، وتاريخ السياسة المصرية في إفريقيا ممتد منذ مصر الفرعونية، فمصر دولة إفريقية ليس فقط بحكم موقعها كحارس للبوابة الشمالية الشرقية للقارة الإفريقية، وما يعنيه ذلك الموقع من عمق إستراتيجي لمصر، ولكن هناك أيضًا نهر النيل عماد الحياة والنماء للبلاد.

وانطلاقًا من هذا المحدد الجغرافي، يُعَد نهر النيل أحد الثوابت الأساسية

في سياسة مصر الخارجية عبر مختلف العصور والأزمان، سواء في مواجهة العالم الخارجي ككل، أو في مواجهة مجموعة دول نهر النيل بصفة خاصة، ونظرًا لتعدد هذه الأوجه، سوف نتناول وجهًا واحدًا من أوجه سياسة مصر الخارجية، وهو المتعلق بدول حوض النيل، وذلك بهدف قياس صلاحيته كبعد تقييمي للسلوك الخارجي لمصر، نظرًا لأهمية مياه النيل كأساس لأية عملية تنمية حالية أو مستقبلية، فنهر النيل على هذا النحو، قد فرض نفسه على مختلف القيادات السياسية التي توالت على حكم مصر منذ الدولة الفرعونية القديمة، وحتى وقتنا الراهن وبنفس الدرجة من الأهمية بهدف تأمين وصول المياه واستمرار تدفقها إلى أراضيها[٢٣].

وإذا كان موقع مصر قد جعل نهر النيل أحد أكثر محاور التحرك المصري في إفريقيا أهمية، إلى جانب محور دول الشمال الإفريقي، فإن جغرافيا النهر قد فرضت حدودًا وقيودًا على نطاق التحرك المصري باتجاه دول النهر نتيجة عاملين أساسيين، أولهما: أن نهر النيل يجمع تسع دول مختلفة في إفريقيا، هي: زائير ورواندا وبوروندي وأوغندا وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا وإريتريا والسودان، بالإضافة لمصر، الأمر الذي أوجد مجموعة من العلاقات المعقدة المتشابكة بين دول النهر، أما العامل الثاني: فيتمثل في الاختلافات الشاسعة في طبوغرافية النيل وهيدرولوجيته التي تجعل النهر من الداخل أشبه بمجموعة من الجزر المتعددة المتميزة داخله، وبالتالي فإن عوائق الاتصال أكبر وأكثر خطرًا من روابط الاتصال.

وفي هذا السياق، يمكن تحديد أهمية نهر النيل كأحد المقومات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية من خلال التأكيد على عدد من الحقائق:

الحقيقة الأولى: إن مياه النيل تقطع مسافة تبلغ ٦٧٠٠ كيلومتر بين أبعد أطرافه على روافد بحيرة فكتوريا في قلب القارة الإفريقية إلى مدينة رشيد المصرية على ساحل البحر المتوسط، وبالتالي فإن مصر وحدها لا تتحكم فيه، ولا تستطيع ذلك دون تعاون دول النهر الأخرى.

أما **الحقيقة الثانية**: فتتعلق بالحديث عن احتياجات مصر من المياه حاليًا ومستقبلاً، في ضوء الزيادة المتوقعة في أعداد السكان وتزايد الأعباء الاقتصادية، مع ثبات كميات المياه المتوافرة حاليًا، الأمر الذي يزيد أهمية نهر النيل إذا ما أخذنا في الاعتبار أن مياه النيل تعد المصدر الأول والأساسي للموارد المائية في مصر، سواء لكونه يشكل نسبة ٩٩ في المائة من مصادر المياه العذبة، أو استخدامات مياهها في الزراعة والمواصلات وتوليد الطاقة الكهربائية.

في حين تبرز **الحقيقة الثالثة** عند تناول نهر النيل من المنظور التنموي للأمن القومي، بمعنى ربط التنمية بالأمن القومي للمجتمع كمنظور أوسع لمفهوم الأمن القومي، وفي هذا الإطار يحتل نهر النيل بُعدين:

أولهما: يتعلق بالسياسة الداخلية، كمصدر للتنمية - كما سبقت الإشارة إليه.

وثانيهما: خاص بالسياسة المصرية الإقليمية تجاه دول نهر النيل كتعبير حقيقي عن مدركات عناصر الأمن القومي المصري من خلال السعي نحو تأمين منابع النيل، وإن تباينت الوسائل فيما بين حكام مصر بين محاولة السيطرة الكاملة على منابع النيل، كما تم في عصر الفراعنة وعصر محمد علي، وبين إقامة علاقات على أساس التعاون والتنسيق منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى نهاية حكم الرئيس السابق مبارك ٢٠١١[١٤].

(ج) دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية:

تتبنى السياسة الخارجية المصرية المحاور التالية في تعاملها مع الدوائر المختلفة:

١- الارتباط الوثيق لمصر بالدول العربية، فمصر دائمًا ما تدعو وفي كل مناسبة إلى تعزيز التضامن العربي كخطوة أساسية لا غنى عنها لتدعيم الصف العربي وتمكين الأمة العربية من تعبئة طاقاتها ومواردها لمواجهة الأخطار والتحديات.

٢- الارتباط الوثيق لمصر بدول القارة الإفريقية من كافة النواحي الاقتصادية والثقافية والتاريخية، والأهمية الخاصة لدول حوض النيل، وخصوصية العلاقات المصرية - السودانية، والسعي لدعم وحدة السودان وسلامة أراضيه في كل الظروف.

٣- تعزيز العلاقات التي تربط مصر بالدول الآسيوية الكبرى باعتبار تلك الدول شريكا أساسيا في حضارة العصر ومقومات البناء التكنولوجي القائم.

٤- تعزيز مقومات الأمن والاستقرار والسعي نحو السلام العادل في منطقة الشرق الأوسط، والاتجاه نحو تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

٥- مواجهة الإرهاب على المستوى الدولي؛ بدراسة أسبابه ودوافعه؛ لأن الحلول العسكرية والأمنية لا تكفي وحدها لمواجهة تلك الظاهرة العالمية التي أدت إلى نوع من التداخل بين المقاومة المشروعة والإرهاب.

٦- دعم كل ما يعزز العلاقات الاقتصادية الدولية، ويكفل التعاون وتبادل خبرات التنمية، وتوظيف الموارد على نحو يحقق المصالح المشتركة بين

المجموعات الدولية المختلفة

٧- أهمية العلاقات المصرية - الأوروبية في ظل التفاعل المستمر بين الدول على ضفتي المتوسط، وارتباط الأمن الأوروبي الوثيق بأمن منطقة الشرق الأوسط.

٨- تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى في المجتمع الدولي ضمانًا للمصالح الوطنية المصرية[١٥].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

ثانيًا: عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية

تعد عملية صنع القرار السياسي من الآليات الهامة لفهم طبيعة السياسة الخارجية للدولة، من زوايا وجوانب عديدة، ومنها عملية صنع القرار السياسي في النطاق الخارجي، كما تكشف تحليلات عملية صنع القرار عن طبيعة النظام السياسي الحاكم، ودرجة تطوره الديمقراطي، وهناك عدة مداخل لتحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، يمكن بلورتها في اتجاهين رئيسين:

أولهما: اتجاهٌ مؤسسي يركز على دور المؤسسات في عملية صنع القرار، ومدى تأثير كل دائرة من دوائر هذه المؤسسات على القرار في كل مرحلة من مراحله.

أما الاتجاه الثاني: فيركز على محورية دور الشخص الحاكم وهو رئيس الدولة، حيث يلعب هذا القائد الدور الرئيس والحاسم في عملية صنع القرار السياسي للدولة داخليًا وخارجيًا.

ويُعَد هذا الاتجاه - الثاني - هو الأقرب ملاءمة للتحليل في دول العالم الثالث، ومن بينها مصر دون تجاهل للتحليل المؤسسي[١٦].

وتكشف دراسة عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية خلال حقبة الخمسين عامًا الماضية، أن رئيس الدولة هو صانع القرار الرئيس، إن لم يكن الوحيد في كثير من الأحيان، وبدرجات مختلفة وفق هذا القرار أو ذاك، وإن اختلفت الدرجة من حقبة لأخرى.

ومع بداية العصر الحديث، ولاسيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، شهدت نماذج صنع القرار المصرية اختلافًا واضحًا، فقد كان الاختلاف مرتبطًا بالدرجة الأولى بطبيعة العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والخارجية، وبمدى

الاقتراب والابتعاد النسبي عن الطابع المؤسسي لعملية صنع القرار داخليًا وخارجيًا بوجه عام، وكذلك بطبيعة القضية أو القضايا التي يتعامل صانع القرار معها، ومدى فاعلية المؤسسات المشاركة دون الاستعانة بباقي المؤسسات، أو على الأقل الحصول منها على المعلومات والمشورات اللازمة والخيارات المحتملة التي يمكن أن يلجأ إليها صانع القرار إزاء القضية التي يتعامل معها[١٢].

فقد كانت حقبة عبد الناصر مقيدة في بعض فتراتها، حيث غلبت عليها سمة روح الفريق، أو العمل الجماعي طبقًا لما حدث في فترتي مجلس قيادة الثورة (١٩٥٢-١٩٥٦) ومجلس الرئاسة (١٩٦٢-١٩٦٤)، وذلك عكس بقية فترات هذه الحقبة، حيث كانت إرادة عبد الناصر أكثر تركزًا وانفرادًا.

أما في حقبة الرئيس السادات، فقد كانت القيود أقل من الحقبة الأولى، حيث تمكن السادات من التخلص من خصومه السياسيين في ١٥ مايو ١٩٧١ لينفرد بالقرار ويزداد انفرادًا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي اعتبرها أساسًا لشرعية حكمه وانفراده بالقرارات لتغيير التوجهات السياسية المصرية، وتحالفاتها الخارجية.

أما في الحقبة الثالثة - حقبة الرئيس السابق مبارك - فعلى الرغم من أن الرئيس مبارك كان هو صانع القرار الرئيس، فإن القيود المحيطة به والنابعة من ظروف موضوعية إقليمية ودولية، مثلت قيدًا على الانفراد الكامل، كما حدث في الحقبتين السابقتين، وفضلاً عن هذه القيود، ظهرت قيود الهامش الديمقراطي وضغوط الأحزاب السياسية عليه، وكل هذه الضغوط قادت إلى عدم تمكن الرئيس السابق مبارك من الانفراد بالقرار السياسي.

وقد اتسمت عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية بالدور

البارز للسمات الشخصية للرئيس، بغض النظر عن القيود المحيطة به، وضعف دور المؤسسات والأجهزة التنفيذية، فالشخصية تلعب دورًا في تحديد أدوار هذه المؤسسات والأجهزة، ويرتبط الدور بالشخصية وسماتها، سواء اتفق ذلك والدور الرسمي طبقًا للدستور، أم لم يتفق.

وقد تعددت أشكال المجموعات الاستشارية لرئيس الدولة وصانع القرار الرئيس، ما أسهم في عدم تطابق الأدوار الفعلية في عملية صنع القرار السياسي، فقد شهدت حقبة عبد الناصر مجلس قيادة الثورة ثم ألغي، وشهدت مجلس الرئاسة ثم ألغي، ونص الدستور على مجلس الدفاع الوطني، وفي حقبة السادات ظهر مجلس الأمن القومي، وبعض المستشارين الرسميين لرئيس الدولة، أما حقبة الرئيس مبارك فقد شهدت استبدال مسمى مجلس الأمن القومي - ضمنيًا - بالمجموعة السياسية التي كانت تجتمع بين حين وآخر، حسب دعوة رئيس الدولة. وقد برزت المركزية الشديدة في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، حيث تركزت هذه العملية في السلطة التنفيذية بصفة عامة، وتركزت أكثر في قمة هذه السلطة، بعيدًا عن المشاركة الواسعة من القاعدة - الجماهير -، وهي سمة مشتركة للحقب الثلاث، وإن كانت بنسب مختلفة بعض الشيء، وفي بعض القرارات، وهي قضية تتعلق بالتطور الديمقراطي في الدولة.

ومن خلال دراسة عملية صنع قرار السياسة الخارجية في مصر خلال الخمسين عامًا الماضية تأكدت حقيقتان، الحقيقة الأولى: هي ملاءمة منظور البيئة النفسية لصانع القرار الرئيس، وهو رئيس الدولة لتحليل عملية صنع القرار في مصر وبلدان العالم الثالث في ضوء السمات المشتركة، والحقيقة الثانية: تتمثل في أن الخروج من دائرة مركزية القرار في يد رئيس الدولة، لا يتم إلا بالممارسة الديمقراطية الحقيقية، وعندما توجد ممارسة ديمقراطية،

يصبح منظور "البيئة الموضوعية" هو الأكثر ملاءمة من منظور "البيئة النفسية"، فطالما أن الممارسة الديمقراطية لم تتسع خارج الحدود المتاحة حاليًا بالهامش الضيق الذي يتم الحديث حوله، فإن تركيز التحليل على المدخل "الشخصاتي" والبيئة النفسية لرئيس الدولة هو الأكثر ملاءمة وواقعية دون تجاهل المدخل الموضوعي تمامًا، أما التركيز على المدخل الموضوعي، واعتباره أساس التحليل، فلن يصل بنا إلى نتائج سوى تأكيد ما هو شائع حول محدودية دور الأجهزة والمؤسسات[٥٨].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت رعاية جامعات الدول العربية

ثالثًا: طبيعة العلاقات بين دول حوض النيل قبل الثورة

شهدت العلاقات بين دول حوض النيل دوافع اختلاف بين دول حوض النهر حول الإطار القانوني الحاكم لمبادرة حوض نهر النيل[١٩]، وهي المبادرة التي تستهدف تحقيق التعاون والتضامن في شكل مشروعات متكاملة لتنمية وتطوير النهر لصالح شعوب دول حوضه[٢٠]، والواقع أنها ليست المرة الأولى التي تثار فيها قضايا حول مياه نهر النيل، فمن المعروف تاريخيًا أن إثيوبيا تتخذ موقف الرافض أو المتحفظ على كل ما يتعلق بمياه نهر النيل من اتفاقات، كما أنه منذ استقلال دول حوض النهر في منطقة المنابع وهي تسعى إلى تأكيد رفضها الاعتراف بما تم توقيعه من اتفاقات ومعاهدات بشأن مياه نهر النيل في فترات سابقة على استقلال هذه الدول، فيما يعرف بمبدأ "نير يرى" الذي يرجع إلى "جوليوس نير يرى" رئيس تنزانيا في رسالته الشهيرة إلى الرئيس عبد الناصر في الستينيات من القرن الماضي[٢١].

ولقد طرح فشل اجتماع دول حوض النيل - الذي انعقد في شرم الشيخ يوم ١٣ إبريل ٢٠١٠ - العديد من التساؤلات حول مفهوم الأمن المائي ومستقبل التعاون المشترك بين هذه الدول، وعلى الرغم من استمرار التفاوض في إطار مبادرة حوض النيل على اتفاقية التعاون الإطاري بين دول النهر لمدة تقرب من السنوات العشر، فإن الانقسام الحاد في الرؤى والمواقف بين دول المنبع من جهة ودولتي المصب من جهة أخرى قد حال دون حدوث توافق عام بين جميع الأطراف[٢٢].

وقد ازدادت حدة أزمة مياه النيل بعد اجتماع "عنتيبي" الخاص بتوقيع اتفاقية التعاون الإطاري لدول حوض النيل الذي احتضنته أوغندا يوم ١٤ مايو ٢٠١٠[٢٣]، ويمكن النظر لهذا الاجتماع على أنه يمثل نهاية درامية لمفاوضات

مبادرة مياه النيل التي انطلقت منذ نحو عشرة أعوام، فقد قامت كلٌ من: إثيوبيا وتنزانيا ورواندا وأوغندا وبورندي وكينيا بالتوقيع على الاتفاقية، والإعلان عن تشكيل مفوضية جديدة لحوض النيل.

وإذا كان تاريخ التفاعلات المتبادلة بين دول حوض النيل في مرحلة ما بعد الاستعمار يتسم بدرجة عالية من التعقيد والتشابك نظرًا لأهمية وحساسية قضية مياه النيل فإن الأزمة الراهنة تهدد بتحويل هذه المياه إلى مصدر للتوتر والصراع بدلاً من كونها ثروة طبيعية تسهم في نماء واستقرار أبناء النيل[٢٤].

وعلى الرغم من أهمية الاتفاقية الجديدة للتعاون بين دول حوض النيل في إدارة واستغلال مياه أطول نهر في العالم، فإن دول أعالي النيل السبع: (إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية) رفضت مجتمعة الاستجابة للمطالب المشروعة لدولتي المصب (مصر والسودان)، وهو ما يعني على حد تعبير وزير الري المصري إمكانية إعلان وفاة مبادرة حوض النيل التي دخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٩٩[٢٥].

ومن المعلوم أن الموقف المصري يستند إلى مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، وهو ما يعني أن الأمن المائي لمصر يتطلب ضرورة المحافظة على حصة مصر الثابتة من المياه التي تقدر بنحو (٥٥,٥) مليار متر مكعب سنويًا، وتشير الدبلوماسية المصرية دومًا إلى اتفاقية عام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا العظمى واتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وطبقا لهاتين الاتفاقيتين يتعين على دول المنبع طلب الموافقة المصرية على أية مشروعات مقترحة، خاصة باستخدام مياه النيل، كما أنهما يضمنان حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل[٢٦].

ومن الجدير بالذكر أن دول المنابع ليست في حاجة ماسة إلى المياه، وذلك لعدة أمور:

الأمر الأول: إن معدل الإيراد السنوي لنهر النيل ١٦٦٥ مليار متر مكعب من المياه لا تستهلك مصر والسودان إلا ٨٤ مليار متر مكعب أي نحو ٦٪، والباقي يضيع في المستنقعات والبخر وما إلى ذلك.

الأمر الثاني: يتمثل في أن غالبية دول المنابع تعتمد في زراعتها على الأمطار بنسب تتراوح ما بين ٨٠ إلى ٩٥٪ في الزراعة.

الأمر الثالث: يتمثل في أن الاحتياجات المائية لدول الحوض- على نحو ما طلبته كينيا وتنزانيا وأوغندا رسميًا وبصورة رسمية مكتوبة في دراسات عام ١٩٥٩ تمثلت في مليار و٧١٠ ملايين متر مكعب من مياه النهر؛ كي تغطي احتياجاتها في ٢٥ عامًا حتى عام ١٩٨٤، وارتفعت هذه الاحتياجات لكل دول المنابع مجتمعة إلى خمسة مليارات متر مكعب من مياه نهر النيل في بداية التسعينيات لتغطي فترة ٢٥ سنة حتى عام ٢٠١٥، وزاد المطلب مع بداية القرن الحالي ليصل إلى عشرة مليارات متر مكعب من مياه نهر النيل لمدة ٢٥ عامًا بدءًا من عام ٢٠٠٢، ووصولاً حتى عام ٢٠٢٥، وذلك يعني أن مطالب دول حوض النيل المسجلة في دراسات تبلغ عشرة مليارات متر مكعب من المياه حتى عام ٢٠٢٥، وبهذا المعنى، فإن هذه الدول ليست لديها قدرة التأثير على انسياب المياه لمصر والسودان، ومثال على ذلك أنه خلال الحرب الباردة في خمسينيات القرن الماضي، أنشأ الاتحاد السوفييتي السد العالي في مصر، في حين كانت أميركا متحالفة مع نظام الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي، وكان يمكن لأميركا أن توجه ضربة انتقامية ضد مصر والاتحاد السوفييتي، لكن ذلك لم يحدث، ثم انعكست الآية في منتصف السبعينيات، فأصبح الاتحاد

السوفييتي حليفًا لإثيوبيا وأميركا حليفة لمصر، ولم يقم الاتحاد السوفييتي الذي أنشأ السد العالي في مصر بأي عمل انتقامي نتيجة لطرد السادات خبراءه وقطع العلاقات معه، ولو كان لإحدى القوتين القدرة في هذا الاتجاه لأقدمتا على ذلك، في الوقت ذاته، فقد تناوبت القوتان العظميان على كل من مصر والسودان وبشكل تنافسي، ولم يقم أي منهما بعمل عدائي يمكن أن يؤثر على المصالح المصرية في المياه[٣٢].

ولهذا فإن دول حوض النيل الإفريقية ليس لها حق قانوني في التأثير على حصة مصر والسودان من مياه النيل، وكلنا نعلم أنه عقب استقلال تنجانيقا في عام ١٩٦١ - تنزانيا حاليًا - بدأ رئيسها جوليس نيريري يتحدث عما أسماه بالصفحة البيضاء، بمعنى أن الدول الجديدة التي خرجت من تحت عباءة الاستعمار هي مولود جديدة، ولا يتعين أن تتحمل أي التزامات مسبقة، وإثيوبيا سارت على هذا النهج، وأعلنت أمام مؤتمر المياه التابع للأمم المتحدة الذي أقيم في عام١٩٧٧ بالأرجنتين أنها غير متقيدة بأي التزامات تعهدية تجاه الدول المشاطئة الأخرى في حوض نهر النيل، وعلى أية حال، فإن هذه المواقف لا سند لها في القانون الدولي، فالاتفاقيات المنظمة لمياه نهر النيل على تنوعها هي اتفاقات إقليمية ترتب حقوقًا للإقليم وعلى الإقليم بشكل دائم لا يتأثر بالتغييرات التي تطرأ على شخصية الدولة التي تمارس السيادة، كما أن اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ في خلافة الدولة للمعاهدات تنص على أن الدولة الخلف تحل محل الدولة السلف في أي اتفاقيات، وحتى محكمة العدل الدولية لها حكمٌ شهير أصدرته في عام ١٩٩٧ في قضية تتعلق بالمسائل المائية والنهرية بين المجر وسلوفاكيا، وانتهت إلى احترام الاتفاقيات المتعارف عليها، فكل الاتفاقيات التي عقدت لتنظم مياه نهر النيل في الفترة الاستعمارية ليست منفصلة، وبالتالي من

يرد أن يتملص من الاتفاقيات المتعلقة بالمياه فهو ينسف أصل وجوده المتعلق باتفاقيات حدوده، والحدود هي التي تشكل الأساس القانوني لوجود الدولة[٢٨].

ولهذا نظرًا للمستجدات المستمرة، وحرصًا من مصر على مد جسور التعاون مع دول حوض النيل لما تشكله من عمق إستراتيجي لمصر، وما يمثله النيل في حياة المصريين، فقد أصبح من الضروري إيجاد آليات جديدة للتعاون الإقليمي بين دول الحوض إلى جانب الاتفاقيات السابق الإشارة إليها.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

رابعًا: أثر ثورة ٢٥ يناير على السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

ظهر العديد من التوجهات الإفريقية منذ نجاح ثورة ٢٥ يناير، وذلك تجاه تفعيل الدور المصري في القارة، وبدء القيام بعدد من المهام والخطوات المحددة، والعمل على إعادة بلورة وتجديد دور مصر الرائد في إفريقيا، والذي شهد أوج مجده وتألقه في ستينيات القرن الماضي، حين واكب حركة استقلال الدول الإفريقية، وانطلاق فكرة الوحدة مع المنظمة القارية التي أنشئت في مايو ١٩٦٣ عندما سعى الرئيس عبد الناصر مع الرواد من أقرانه في ذلك الوقت، أمثال: نكروما، نيريري، سيكوتوري، وغيرهم لدعم فكرة التحرر والوحدة في إفريقيا.

ولعل من أهم ملامح السياسة المصرية تجاه القارة الإفريقية الاهتمام بقضيتين رئيستين، وهما:

القضية الأولى: ضرورة تعزيز الأمن القومي المصري في جنوب السودان، خاصة بعد انفصال جنوب السودان، وإعلان قيام الدولة الوليدة بدءًا من يوليو ٢٠١١، وما يقتضيه هذا الأمر من إعادة ترتيب الأوراق بهذا الصدد، وأن نضع في الحسبان أن دول حوض النيل، ستزيد دولة، لتصبح إحدى عشر دولة[٢٩].

ومن ثم حظي الملف السوداني والعلاقات المصرية - السودانية في مرحلة ما بعد الثورة باهتمام كبير؛ لكون السودان يمثل عمقًا إستراتيجيًا لمصر، وأن ما يحدث فيه يكون له جل الأثر على الأمن والمصلحة القومية المصرية، وأن أمن مصر من ناحية العمق الإفريقي مرهونٌ بأمن السودان واستقراره،

لذا، تبرز أهمية السياسة المصرية تجاه السودان للحفاظ على استقراره، وفي تعزيز التكامل بين الجانبين المصري والسوداني. ولاسيما في ظل التغيرات الكبيرة التي شهدها الواقعان: السوداني والمصري خلال عام ٢٠١١، والتي اتسمت بطابع المفاجأة في تطوراتها الديناميكية، فقد انقسم السودان لدولتين، شمالية وجنوبية، بعد الاستفتاء لشعب جنوب السودان في يناير ٢٠١١، وفي الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ سقط نظام "مبارك"، وهذان الحدثان غيرا الأوضاع في كلا البلدين، مما يستوجب ضرورة صياغة إستراتيجيات جديدة، في ظل تلك المعطيات، لمزيد من التقارب بين الشعبين؛ ولتحقيق أكبر قدر من المصلحة المتبادلة وفق رؤى حكومية راشدة.

وبناءً على ما تقدم، فإن علاقة مصر بالسودان يجب أن تسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة، أولها: توطيد العلاقات مع السودان الشمالي، وصولاً للتكامل بين البلدين، والعمل على طرح خيار وحدة وادي النيل كخيار إستراتيجي، ومناقشة تحدياته، وتقييم الاتفاقات السابقة بين البلدين، ثانيها: أن تعمل مصر منفردة، وبالتعاون مع شمال السودان وجنوبه، لإيجاد روابط إستراتيجية قوية بينها وبين الدولتين، والحفاظ على سلامة تأسيس الدولة الجديدة، والحد من الحروب الأهلية وانتشارها لما تسببه من زعزعة للأمن القومي في وادي النيل، وثالثها: السعي المشترك لإيجاد حل سريع وعادل لأزمة دارفور، واتباع سياسة حكيمة في منطقة التماس (جنوب كردفان والنيل الأزرق ومنطقة أبيي)[٣٠].

القضية الثانية: قضية مياه النيل، خاصة عقب توقيع بوروندي على الاتفاقية الإطارية لدول المنبع في أواخر فبراير الماضي، ليكتمل بذلك النصاب القانوني لتلك الدول "٦ دول" لأول مرة منذ بدء التوقيع بـ"عنتيبي" في "أوغندا" في ١٤ مايو ٢٠١٠، ولتبدأ كلٌ من السودان ومصر، خاصة في

مواجهة تحديات لم تكن في الحسبان من خلال شروع إثيوبيا في المضي نحو إقامة عدد من السدود الضخمة، من أهمها سد الألفية، وتنطلق كذلك- من كبار مسئوليها- تصريحات نارية تصف مصر بأنها لم تتغير بعد الثورة، وأنها لا تلتفت لأي تعاون مع دول الحوض.

وفي هذا الصدد، يتضح استشعار مصر لأهمية " العودة الفعالة" تجاه دول حوض النيل التي تمثل بعدًا إستراتيجيًا، لاسيما فيما يتعلق بالأمن المائي المصري الذي عانى من إشكالات عديدة طوال العقود المتصرمة ومن أهمها:

- زيارات وفود الدبلوماسية الشعبية (إثيوبيا، أوغندا، شمال السودان وجنوبه)، وكذلك الزيارات الرسمية، مثل: زيارة السودان (التي قام بها د. عصام شرف رئيس الوزراء الأسبق)، وذلك ردًا على زيارة الرئيس البشير "كأول رئيس عربي وإفريقي يزور مصر بعد الثورة"، هذا بالإضافة إلى قيام د. شرف بعدة زيارات مهمة أخرى من بينها: زيارته لإثيوبيا وأوغندا، ثم زيارته لجنوب إفريقيا لحضور اجتماعات التجمعات الإقليمية الثلاث "الكوميسا، السادك، وشرق إفريقيا"[٣١]، واستعداده للمشاركة في القمة الإفريقية المقبلة، هذا بالإضافة إلى الزيارات الإفريقية الأخرى لمصر، ومن بينها زيارة وزيري خارجية تنزانيا وبوروندي، وزيارات د."جان بنج" رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي[٣٢].

- ومن جانب آخر قامت وفود الدبلوماسية الشعبية بعدد من الرحلات المكوكية في المجال الإفريقي، وكان من أهم تلك الزيارات زيارة إثيوبيا، حيث ضمت زيارة الوفد الشعبي لأديس أبابا- والتي استمرت خلال الفترة من ٢٩ أبريل - ٢ مايو ٢٠١١ - عددًا من القيادات السياسية والحزبية وشباب ائتلاف ثورة ٢٥ يناير، وعلى رأسهم بعض مرشحي الرئاسة مثل: د.أيمن نور، حمدين

صباحي، المستشار هشام البسطويسي، الإعلامية بثينة كامل وغيرهم.. وقد التقى الوفد رئيس مجلس النواب "أبادولا جيميدا"، والبطريرك الإثيوبي "باولس"، والرئيس الإثيوبي "جرما ولد جورجيس"، وكذلك رئيس الوزراء "ميليس زيناوى"، وقد صدرت العديد من التصريحات الإيجابية من المسؤولين الإثيوبيين، لكن أهمها جاءت من جانب وزير الخارجية الإثيوبي"هيلا مريام ديسالين"، التي من شأنها أن تضع العلاقات بين القاهرة وأديس أبابا على الطريق الصحيح بعد سنوات من التوتر والفتور في عهد نظام مبارك، وكان ديسالين قد أكد في تصريحات نشرتها صحيفة "دبلي مونيتور" الإثيوبية يوم ٤ مايو ٢٠١١ أن بلاده وافقت على طلب وفد الدبلوماسية الشعبية المصرية بتأجيل تصديق البرلمان الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية التعاونية بين دول منابع حوض النيل حتى انتخاب حكومة جديدة ورئيس جديد؛ لإتاحة الوقت لمصر لدراسة الاتفاقية، وأضاف ديسالين أن إثيوبيا وافقت أيضًا على طلب الوفد الشعبي المصري بالسماح لفريق من الخبراء بفحص تأثيرات مشروع سد الألفية الذي تقيمه إثيوبيا قرب الحدود السودانية لتوليد الطاقة الكهربائية حتى يطمئن المصريون بأن المشروع لن يضرهم[٣٣].

فيما يتعلق بأوغندا، فقد زارها وفدٌ مصري مكونٌ من ٣٥ شخصية من مختلف التيارات الوطنية في أوائل إبريل ٢٠١١، والتقى مع الرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" طالبًا تجميد التصديق على الاتفاقية الإطارية لمدة عام حتى تستقر الأوضاع في مصر، والذي أكد أن أوغندا لن تسمح بوقوع أي ضرر لمصر أو شعبها من جراء تلك الاتفاقية، كما أعرب عن احترامه لثورة ٢٥ يناير التي قادها شباب مصر، لافتًا إلى أن هذه الثورة ستعيد مصر لمكانتها كقائدة لإفريقيا، وأبدى إعجابه الشديد بالعلاقة الطيبة بين الجيش والشعب، مؤكدًا أن هذا أمر يستحق الاحترام[٣٤].

أما بشأن زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية للسودان، فقد تمت خلال الفترة من ٦-٩ مايو ٢٠١١ لكل من الخرطوم وجوبا، وضم الوفد عددًا من القوى الشعبية والسياسية والشخصيات العامة، ومنظمات المجتمع المدني برئاسة د.السيد البدوي، حيث لاقى ترحيبًا شعبيًا وسياسيًا، وهدفت الزيارة إلى تدعيم أواصر الإخوة بين شعبي وادي النيل وتحقيق المزيد من التكامل السياسي والاقتصادي بينهما، وقد صدرت العديد من التصريحات والوعود من الجانبين، وقد طلب الوفد الشعبي من الحكومة السودانية تخصيص مليون فدان للزراعة لتكوين شركة بين الشعبين: السوداني والمصري، وأن توزع أرباحها على الشعبين.

من جانبه، أعرب الرئيس البشير عن سعادته بعودة العلاقات المتميزة بين البلدين، مشددًا على أن بلاده بحاجة لمصر بشريًا، وفنيًا، وتقنيًا، ودعا الجانب المصري إلى تنفيذ اتفاقية الحريات الأربع: (التنقل والإقامة والعمل والتملك)، وإلى إزالة العوائق أمام تنقل المواطنين، موضحًا أن حلايب ليست أزمة بين مصر والسودان[٣٥].

وفي السياق ذاته، أكد رئيس حكومة الجنوب "سلفا كير" حرص الجنوب على عدم المساس بحصة مصر من مياه النيل وفقًا لاتفاقية ١٩٢٩، معربًا عن امتنانه للمساعدات التي قدمتها مصر لبلاده والمتمثلة في إنشاء ٤ محطات للكهرباء ومستشفى وفرع لجامعة الإسكندرية.

ومن جانب آخر عكست الجولة الإفريقية التي قام بها رئيس مجلس الوزراء الأسبق د. عصام شرف خاصة لكل من: السودان، أوغندا وإثيوبيا مدى عمق وأهمية العلاقات مع دول حوض النيل، باعتبار أن ذلك يمثل أولوية إستراتيجية، وتأكيدًا لعمق التوجه الإفريقي في السياسة الخارجية بعد ثورة ٢٥

يناير، حيث تعمل مصر كثيرًا على الدفع بقواها الناعمة لاستعادة مكانتها في محيطها الإفريقي.

ويمكن الإشارة إلى أن الزيارة التي قام بها د. عصام شرف في مايو ٢٠١١ إلى كل من: إثيوبيا وأوغندا نجحت في تحقيق تقارب ملموس على الأقل فيما يتعلق بالتفاوض بشأن جميع القضايا العالقة، وقد استطاع د. عصام شرف- رغم أنه لم يعلن رسميًا أن مصر ستوقع الاتفاقية الإطارية للتعاون- أن يقنع الجانبين بجدية بلاده في صياغة علاقات جديدة، مع إعطاء أولوية كبيرة للاستثمار والأعمال في كلا البلدين، وفي هذا السياق، ذكر شرف أن هذا الوقت هو عصر المصالح المشتركة، وأن عصر الاحتكارات قد انتهى[٣٦].

من جانبها، نوهت الصحافة الإثيوبية إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين قد اكتسبت قوة دفع بفضل زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين (وصل إلى ٢٥٠ مليون دولار)، وزيادة المشروعات المشتركة مع المستثمرين المصريين، هذا وقد وقع البلدان على مذكرة تفاهم، وعدد من اتفاقيات التعاون في قطاعات عديدة، خاصة في مجال الغرف التجارية التي من شأنها تعزيز العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين.

وفي إطار زيارة أوغندا، تم التأكيد على أهمية التعاون بين الجانبين المصري والأوغندي، وبحث سبل زيادة التبادل التجاري المحدود بين البلدين الذي يصل إلى ٢٥ مليون دولار فقط، وتم الاتفاق على إنشاء مشروعات مشتركة بين مصر وأوغندا بقيمة ٥٠ مليون دولار؛ لإقامة سدود وحفر آبار مياه جوفية، وكذلك لاستيراد اللحوم من أوغندا.

من جانبه، أكد الرئيس الأوغندي أن المشكلة الأساسية في موضوع المياه ترجع إلى سببين رئيسين، هما: زيادة الطلب على المياه نتيجة لعملية العمران

الكبيرة التي تشهدها البلاد، وكذلك التغييرات المناخية التي أدت إلى شح المياه، ومن ثم فهي خلافات تتعلق فقط بالتنمية[٣٧].

ومن الجدير بالذكر أنه بدأت دول حوض النيل الشرقي (مصر، السودان، إثيوبيا) تدخل في لقاءات مشتركة لبحث مجالات التعاون من جديد ومحاولة الوصول لصيغة توافقية بين دول المنبع والمصب دون الإضرار بأية دولة من دول الحوض، وفي هذا السياق، عقدت في القاهرة (مايو ٢٠١١) أعمال اللجنة المشكلة من الدول الثلاث حول تقييم سد الألفية، حيث مثلت هذه الاجتماعات خطوة هامة من أنشطة الحوض الشرقي التي توقفت بسبب الخلافات، لكنها عادت في ضوء التطور الإيجابي الذي تشهده العلاقات المصرية - الإثيوبية عقب الحراك الذي حدث مؤخرًا[٣٨].

- دعمت جولة وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو في منتصف يناير ٢٠١٢ تجاه دول حوض النيل سبل التعاون الثنائي بين دول حوض النيل، وفعالية الدور المصري في هذا الشأن، فكان التعاون مع السودان في حفر الآبار وتطهير مياه المجاري وقناة جونجلي، والتعاون مع كل من أوغندا في حفر الآبار وكينيا (حفر ١٥٠ بئرًا) وتنزانيا (حفر ٣٠ بئرًا)، ومع إثيوبيا ورواندا في مجال التدريب والتعاون التقني، ومع بوروندي والكونغو الديمقراطية، فضلاً عن تنظيم دبلوم السوارد المائية المشتركة.

- وقد أعلن محمد عمرو وزير الخارجية المصري خلال جولته بعدد من دول حوض النيل عن إطلاق "المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل" والتي تقوم على تنفيذ مشروعات وبرامج تنموية متكاملة في دول الحوض في المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية لكل دولة بما يعزز من العلاقات المصرية بدول حوض النيل، ويتجاوب مع خطط التنمية في تلك الدول[٣٩].

- وصرح المستشار عمرو رشدي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية بأن "المبادرة تأتي في إطار الأولوية القصوى التي توليها مصر للعلاقات مع دول حوض النيل باعتبارها محورًا رئيسا في السياسة الخارجية المصرية"، مشيرًا إلى أن اللجنة العليا لمياه النيل برئاسة رئيس مجلس الوزراء كانت قد طلبت من وزارة الخارجية إعداد تلك المبادرة بالتنسيق مع الوزارات والجهات المصرية ونظرائها بدول حوض النيل للتعرف على أولويات واحتياجات تلك الدول[٤٠].

- وأضاف المتحدث أنه تم إعداد قائمة المشروعات التي تندرج تحت المبادرة بناءً على الاتصالات التي قامت بها وزارة الخارجية مع هذه الدول، مشيرًا إلى أن المبادرة المصرية التي تولت وزارة الخارجية تنسيقها تشمل عددًا من القطاعات، أهمها: الزراعة والري والكهرباء والطاقة والتعليم والصحة، وبناء القدرات والتنمية الإدارية والاتصالات، وتم تحديد البرامج التنفيذية لكل قطاع، تماشيًا مع الخطط التنموية لكل دولة، وبما يحقق أكبر فائدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز من التواجد المصري على المستوى الشعبي، وأوجه التعاون التي تعود بالنفع على شعوب المنطقة. ومن أهم المشروعات التي تتضمنها المبادرة: إنشاء مزارع نموذجية، وإقامة مراكز تميز للري الحقلي ومشروعات الاستزراع السمكي، وبرامج متخصصة للمكافحة البيولوجية لورد النيل، وتعزيز قدرات الصحة النباتية وخفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وإيفاد القوافل الطبية وبرامج مكافحة البلهارسيا والملاريا، وإقامة عيادات متنقلة. كما تتضمن المبادرة المصرية أيضًا عدة مشروعات مائية، من بينها: حفر الآبار وإعادة تأهيل محطات القياس الهيدرولوجي، وإيفاد خبراء مصريين في مجال إدارة وتنمية الموارد المائية،

وإنشاء محطات رفع مياه ومراس نهرية، وإنارة القرى والمناطق النائية وتدريب الكوادر العاملة في مجال الكهرباء، وتدريب كوادر دول حوض النيل في المجالات ذات الصلة بالتجارة، وعقد دورات تدريبية في مجال فحص السلع المصدرة والمستوردة وبرنامج تنمية المهارات القيادية[٤١].

كما تشمل المبادرة إنشاء مراكز للتدريب الإقليمي في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإقامة مشروعات المباني الحكومية المعتمدة على التطبيقات التكنولوجية أو "المباني الذكية"، بالإضافة إلى التدريب وبناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء عن طريق إرسال مدربين مصريين متخصصين إلى دول حوض النيل، أو تقديم معهد تكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة الاتصالات برامج تدريبية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات للسادة الخبراء والمسئولين من دول حوض النيل.

وتتضمن المبادرة إعارة مدرسين والمساهمة في تطوير نظم التعليم في دول الحوض، وتعزيز المنح الجامعية المقدمة لدول حوض النيل، فضلاً عن إقامة معسكرات لشباب دول الحوض، وإقامة أسبوع للإخاء الشبابي، وإقامة مهرجان الشباب الإفريقي، وتعزيز القدرات الرياضية لشباب دول حوض النيل، بالإضافة لبرامج تدريبية للطيران المدني والبيئة والتنمية الإدارية، وبناء قدرات العاملين في مجال السياحة، فضلاً عن تعزيز التعاون الثقافي وتبادل المشاركة في المهرجانات الثقافية والإعلامية التي تقام في دول الحوض. وتجدر الإشارة إلى أن "هذه المبادرة تنطلق من التزام مصر تجاه شقيقاتها في دول الحوض، وقناعتها بأن حق التنمية مكفولٌ للجميع في إطار تطوير ودعم الإستراتيجية المصرية في إفريقيا، وتأسيسًا على علاقات مصر بإفريقيا التي تنبع من انتمائها الإفريقي الذي دفعها إلى مساندة حركات التحرر الوطني

بالقارة، والانخراط في المشكلات والشواغل الإفريقية، والعمل على معالجتها، إضافة إلى تأكيد دعم مصر الكامل لجهود التنمية في دول حوض النيل، وتشجيع التعاون الإقليمي بما يحقق مصالح شعوب المنطقة، ويرقى بمستوى المعيشة، ويساعد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة"[٤٢].

وتجدر الإشارة إلى أنه في أبريل ٢٠١٢ بحث رئيس الوزراء المصري السابق الدكتور كمال الجنزوري، ووزيرة التعاون الدولي بالسودان إشراقة سيد محمود سبل توسيع التبادل التجاري وزيادة التعاون الاقتصادي والزراعي بين البلدين، وإنشاء شركات مشتركة في كافة المجالات، وحل مشكلات تنفيذ اتفاقية الحريات الأربع: "التملك، التنقل، الإقامة، والعمل".

وأشار رئيس الوزراء المصري إلى أن هذه الحريات تنفذ بنسبة ٩٠٪ وما تبقى منها يتم العمل على تذليله من خلال عمل اللجنة المشتركة، معربًا عن تطلعه بأن تسفر اجتماعات متابعة اللجنة العليا المشتركة المصرية- السودانية عن نتائج ترضي شعبي البلدين.

وأشارت فايزة أبو النجا وزير التخطيط والتعاون الدولي المصرية إلى أنه تم التطرق إلى سرعة تنفيذ خط الربط البري بين البلدين خاصة قسطل - وادي حالفا، أرقين - دنقلة، والطريق الساحلي بالبحر الأحمر، مشيرة إلى الاتفاق على إزالة معوقات شهادات المنشأ لتوسيع الصادرات والواردات بين البلدين، إضافة إلى توسيع الاستثمارات المصرية هناك والتي تصل إلى ٦ مليارات جنيه. وكشفت عن أن حجم التبادل التجاري قد وصل إلى ٦٣٠ مليون دولار عام ٢٠١٠ ويميل لصالح مصر التي تصدر بما قيمته ٥٩٠ مليون دولار[٤٣].

وفي هذا السياق فإن هناك بعض الدلائل والحقائق التي ترقى إلى مرتبة الثوابت في شأن خلاف مصر مع دول حوض النيل، حيث إن حصة مصر من مياه نهر النيل المتاحة حاليًا وهي ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويًا والتي لم تعد تلبي احتياجات مصر حاليًا، وهي تمثل الحد الأدنى مأمونة ومصونة من خلال:

١- الطبيعة الجغرافية: الماء متدفق من الجنوب إلى الشمال دون تدخل أو إرادة لبشر، فبالتالي يصعب على أي دولة تغيير المنحنيات والانحناءات الصعبة التي يتخذها مجرى النهر.

٢- المكتسبات التاريخية: حيث إن استمرار واستقرار حصة مصر خلال عدد كبير من العقود على نحو هادئ ورتيب وعلى مرأى ومسمع من العالم، كل ذلك يجعل الأمر حقًا مكتسبًا، فإذا كان الفرد الطبيعي إذا حاز شيئًا لمدة ١٥ عامًا حيازة هادئة فإنه يكتسب ملكيته بالتقادم، وقياسًا على ذلك من باب أولى حق مصر الدولة في حصتها من المياه المستقرة لقرون طويلة وأكدتها العديد من الاتفاقيات.

٣- إن مصر لديها غطاء قانوني دولي قوي يحميها من أي تدخل في مقدرات المياه، بل ولديها غطاء عرفي وتنظيمي مع دول الحوض التي وقعت مبادرة حوض النيل (بروتوكول روما ١٨٩١ - معاهدة أديس أبابا ١٩٠٢ - معاهدة لندن ١٩٠٦ - معاهدة بين كل من إيطاليا وفرنسا وبريطانيا ١٩٠٦ - تبادل مذكرات بين إيطاليا وبريطانيا عام ١٩٢٥ - مذكرة القاهرة عام ١٩٢٩ - مذكرة عام ١٩٣٨ - مذكرة ١٩٥٣ - اتفاق مصر والسودان عام ١٩٥٩ - اتفاق أوغندا عام ١٩٩١ - اتفاق إثيوبيا عام ١٩٩٣).

٤- مبادئ القانون وأحكام القضاء الدوليين المتمثلة في المعاهدات الدولية التي تواجه الزعم بعدم الالتزام بالاتفاقيات التي أبرمت في عهد الاستعمار

(اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨) المتعلقة بالتوارث الدولي للمعاهدات، واستمرار ما ترتبه من آثار مهما تغيرت أنظمتها الحاكمة، حكم محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٧ م بين سلوفاكيا والمجر حول أحد المشروعات على نهر الدانوب، وقد أكدت المحكمة مبدأ توارث المعاهدات.

٥- القواعد التي تحكم مشاركة البنك الدولي في تمويل أي مشروعات تقام على المجاري المائية الدولية، أي التي تمر بأراض، وتقع على شواطئ أكثر من دولة إلى جانب تقديم المعونات والمساعدات الفنية، والذي يعنينا هنا هو أنه يلزم مشاركة البنك الدولي في أي مشروعات تقام في إحدى دول النهر أن يحصل البنك مسبقا على موافقة أو عدم ممانعة جميع دول الحوض، أو ما يعرف في السياق القانوني بالدول المتشاطئة[٤٤].

٦- السد العالي، وهو مشروعٌ يوفر المخزون الإستراتيجي من المياه ويحمي مصر من خطر الفياضانات والجفاف، بل ومشروع عظيم لتوليد الطاقة الكهرومائية.

٧- حرص مصر على التعاون المائي مع دول حوض النيل بما لها من خبرة فنية في إنشاء السدود، فهي تقدم الدعم الفني والمادي لدول حوض النيل لتعظيم استفادتها من فواقد المياه لديها وتنشيط عملية التنمية[٤٥].

خامسًا: نظرة نقدية للسياسة الخارجية المصرية بعد ثورة يناير

انعكس تخبط المرحلة الانتقالية بوضوح على السياسة الخارجية لمصر، حيث أدت ضبابية نوايا الحكم الانتقالي، واستمرار التقاليد المباركية في السيطرة الأمنية على ملفات العمل الخارجي، والتغيير المتوالي لوزراء الخارجية - أربعة متنوعي التوجهات في أقل من عام - إلى اكتمال غياب الرؤية الإستراتيجية، ومن خلال ما سبق يتضح أن خبرة المرحلة الانتقالية لا تشجع على توقع حدوث تحوّل في السياسة الخارجية المصرية خلال ما تبقى من هذه المرحلة، طالت مدتها أو قصرت، ولكن مع بدء المرحلة الجديدة، سيجد مجلس الشعب، والرئيس الجديد وحكومته أنفسهم أمام تحدي صياغة سياسة خارجية مصرية، من المأمول أن ترقى إلى مستوى الحدث الثوري، وأن تليق بمكانة مصر ودورها المنشود.

وهنا، من الممكن أن يسترشد صانع السياسة الخارجية المصرية ومتخذ قرارها في المرحلة الجديدة بمجموعة من الثوابت والخطوط العريضة، لعل منها:

١- القيم والمبادئ: يجب أن تكون السياسة الخارجية لمصر معبرة عن مبادئ ثورة ٢٥ يناير، كالحرية والعدالة والمساواة، والتفاني، والنموذج الرفيع للأخوة في الوطن، وأن تعكس أيضًا قيم التيار العام المصري: الكرامة الإنسانية، وقيم الاعتزاز بالعمق التاريخي المتفرد الذي تختلط فيه الحضارة العربية - الإسلامية بالحضارتين الفرعونية والقبطية، والقيم المرتبطة بتميز الموقع الجغرافي المصري، كالوسطية في المواقف والقدرة على التواصل والرغبة في الحوار[٤٦].

٢ـ **الهدف هو المواطن المصري:** يجب أن يكون الفرد المصري في الداخل والخارج هو أهم أولويات السياسة الخارجية الجديدة، وأن تتشرب بالتالي قيم حقوق الإنسان تشربًا كاملاً، وأن تسعى للحفاظ على حقوق العمال، والأطفال، والمرأة، والأقليات، والفئات الفقيرة والمهمشة، وأن تحرص الدولة حرصًا تامًا على تطوير أوضاع هذه الفئات من خلال اتصالاتها الخارجية، كما ينبغي أن تكفل كرامة وحقوق المواطن المصري المقيم بالخارج ـ أيًا كانت طبيعة وسائل الضغط، أو التهديد التي بحوزة الدولة المستضيفة ـ وذلك في إطار المبادئ الدولية المستقرة للاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل.

٣ـ **الاستقلالية:** ينبغي على من سيئول إليهم الأمر إمعان النظر في منطلقات وأهداف برنامج العمل الخارجي لمصر، بحيث تتم صياغة الأفعال وردود الأفعال في إطار من استقلالية القرار المصري إلى أبعد مدى ممكن.. نعم هناك قيودٌ عسيرة موروثة تضع حدودًا وسقفًا على هذه الاستقلالية، لن يكون من اليسير التغلب عليها بشكل فجائي أو سريع، ولكن يجب أن تكون نقطة الانطلاق هي السعي للاستقلالية ولو بشكل نسبي وتدريجي، بحيث لا تستمر القوى الدولية في التعامل مع مصر، وهي تعلم أنها لن ترفض لها مطالب، وأولى خطوات هذه الاستقلالية هو الإسهام مع أجهزة الدولة الأخرى في تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي.

٤ـ **الاستقواء بالديمقراطية والرأي العام:** واتصالاً بالنقطة السابقة، يجب إثارة نقاشات وطنية كافية بشأن التحركات المصيرية في القضايا الكبرى للسياسة الخارجية والاستنارة بتوجه الرأي العام في هذه القضايا، كما يجب أن يكون للمؤسسة البرلمانية دورٌ في تحديد توجه السياسة الخارجية والرقابة على أداء أجهزتها.

٥- **تعظيم القوة الناعمة المصرية:** إعادة إحياء التأثير الثقافي والديني والفني المصري يجب أن يكون على رأس قائمة الأولويات، من خلال خطة واضحة وطموحة تبدأ بالأزهر، وتمر بالكنيسة، بالتوازي مع السينما والتليفزيون والأعمال الأدبية والتشكيلية، والرياضة.. القوة الناعمة هي قوةٌ طبيعية ينبغي استغلالها على الوجه الأكمل، بحيث تصب عائداتها المعنوية والمادية في مصلحة المواطن المصري، وفي سمعة مصر وقيمتها الرمزية، وأيضًا في مكانتها ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٦- **مأسسة السياسة الخارجية:** من خلال كفالة الدور القيادي لوزارة الخارجية وتحرير السياسة الخارجية من سطوة الأجهزة الأمنية، مع الاستعانة بهذه الأجهزة في المسائل ذات الحساسية الأمنية الخاصة - بالتعريف الضيق - وبالوزارات الأخرى المعنية في مجالات اختصاص كل منها، ولكن تحت المظلة العامة لوزارة الخارجية.

٧- **التخطيط الموضوعي على المدى البعيد:** قد يكون من الخطوات الضرورية الملحة تكليف جهاز مؤقت بإعداد رؤية شاملة للسياسة الخارجية المصرية للأعوام الخمسين القادمة، بعيدًا عن المصالح أو الأهواء الشخصية للنخبة الحاكمة، ومن المهم كذلك إعداد "كتاب أبيض" دوري للسياسة الخارجية المصرية، وإنشاء غرفة مركزية دائمة لإدارة الأزمات الخارجية، و"مصنع أفكار" تابع لوزارة الخارجية لتقديم النصح الدوري حول التعديلات المرحلية للسياسة الخارجية وفقا للتطورات الدولية.

٨- **تطوير وزارة الخارجية من الداخل:** بحيث تتم إعادة النظر في معايير القبول والتقويم والترقي والتنقلات بالسلك الدبلوماسي، وإعداد برامج دورية للتطوير المهني، ووضع قيود كافية على "ثقافة الواسطة" التي ترزح

تحتها الوزارة، والتخلص من القيود الأمنية، التي ما زالت تحول دون الاستفادة من الكفاءات طليقة اللحى أو ذوي القرابة مع نشطاء التيارات الإسلامية أو اليسارية، وكذلك من القيود الاجتماعية، التي لا يتسنى بموجبها انضمام بعض محدودي الدخل لوزارة الخارجية، وينبغي العمل كذلك على وضع ضوابط صارمة للقضاء على ثقافة الاستعلاء بالمهنة على المواطن، وضرورة تقريب الثقافة السائدة لدى البعض في وزارة الخارجية من ثقافة المجتمع المصري وأوضاعه التي كشفت عنها الثورة وتفاعلاتها، وأيضًا مساواة العاملين بالخارجية بسلك القضاء والأجهزة الأمنية في العقوبات الصارمة لموظفيها، ولكن أيضًا في الامتيازات والحصانات المرتبطة بالطبيعة الحساسة لهذه الوظائف، على أن يكون ذلك تحت أعين الرقابة البرلمانية[٤٧].

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف جامعة الدول العربية

خـاتمة

تمثل ثـورة ٢٥ يناير فرصـة مواتيـة لاستعادة مصـر دورهـا الإقليمـي والدولي، فالمرحلة القادمة من السياسة الخارجية المصرية الإفريقية لا بد أن تقوم على عدد من الأولويات، ومنها تنشيط العلاقات السياسية مع الدول الإفريقية على المستويات كافة، والاضطلاع بدور نشط في احتواء الأزمات الإفريقية قبل أن تتفاقم، وعودة دور الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في حل الأزمات التي تنشب بدور فاعل، وليس بدور المتفرج، وتبادل المشروعات الاستثمارية والتنموية بين الجانبين.

ومن ثم تتضح صحة الفرضية الرئيسة للدراسة بأن هناك علاقة طردية بين ثورة ٢٥ يناير وتعاون السياسة الخارجية المصرية مع دول حوض النيل، فقد استطاعت السياسة المصرية تفعيل جهودها تجاه دول حوض النيل من خلال الزيارات الدبلوماسية للوفود الشعبية أو من خلال الزيارات الرسمية لوزراء الخارجية.

وإن كان ذلك لا ينفي أن هناك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه مصر بشكل خاص.

ومن أبرز التحديات الداخلية: محدودية الموارد المائية، واعتمادها بشكل رئيس على مياه نهر النيل، وتضاؤل استخدام المصادر الأخرى من الأمطار والمياه الجوفية، وقصور الوعي ومشاكل التلوث، وتدني كفاءة الاستخدامات المائية، بالإضافة إلى نقص الاعتمادات المالية، وعدم الالتزام باللوائح والقوانين، وقد طرح بعض الحلول لتلك التحديات، ومنها: ضرورة إعادة هيكلة الأجهزة المسؤولة عن إدارة وتشغيل الموارد المائية، وبناء إدارات متكاملة

للموارد المائية، وتعظيم الاستفادة من الخزانات الجوفية، وتفعيل إعادة استخدام المياه بمعالجة مياه الصرف الصحي والزراعة.

ومن أبرز التحديات الخارجية التي تواجه السياسة المصرية تجاه دول حوض النيل الدور الذي تقوم به كلّ من: إسرائيل وإيران تجاه دول حوض النيل الإفريقية (إثيوبيا - كينيا - أوغندا - روندا)، وما تقدمه لها من دعم إستراتيجي وفني لتدعيم اقتصادها من جانب، وإقامة سدود من جانب آخر.

ومن ثم فإن الدور الذي تلعبه كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية في دعم حكومات مثل إثيوبيا؛ لتتحول إسرائيل أيضًا من حلمها القديم في عهد هرتزل عام ١٩٠٣ ومحاولة محاصصة مصر مياه النيل، بمعنى مشاركتها في حصتها بمد قناة من النيل إلى إسرائيل عبر سيناء إلى نظرية "محاصرة" مصر بدعم دول المنبع، هذا الدور السلبي المؤثر بشكل غير مباشر من قبل دول مثل: السعودية وليبيا وقطر باستثماراتها بتلك الدول أو عرضها شراء المياه منها، فضلاً عن دور الدول المانحة، إلا أن البنك الدولي يبقى صاحب الدور الإيجابي برفضه المشاركة بأية مشروعات دون موافقة جميع الأطراف، وبما لا يضر بمصالح أي دولة من دول حوض النيل.

ومن الجدير بالذكر أنه تفيد بعض الإحصائيات أن الصراع بين دول حوض النيل ليس "مائيًا"، ولكنه "سياسي" بالدرجة الأولى، وذلك وفقًا لإحصاءات البنك الدولي التي توضح أن مصر تعتمد على توفير احتياجاتها المائية من نهر النيل بنسبة ٩٦٪ وإثيوبيا ٢٪ فقط وبوروندي ٢,٨ ٪ وأوغندا ٠,٣٪ بما يعني أن هذه الدول لا تعتمد بشكل أساسي على نهر النيل لتوفير احتياجاتها المائية مثل مصر.

ومن ثم تعكس الخلافات المصرية مع بعض دول حوض نهر النيل عملية

الشد والجذب التي تعترض موقع قضية المياه في العلاقات البينية لدول الحوض وخصوصًا تجاه مصر، فمشهد الرفض للحقوق المائية المصرية المكتسبة قانونيًا وتاريخيًا ورفض الاعتراف بمعاهدة عام ١٩٢٩ من قبل كينيا وتنزانيا وأوغندا الذي تفجر منذ ديسمبر عام ٢٠٠٣، جاء من دول غير تقليدية في استخدام ملف المياه في الضغط على مصر، وفي وقت تشهد فيه العلاقات المصرية مع هذه الدول تطورًا ملموسًا، سواء على المستوى السياسي أو التعاون المائي.

ومن ثم لابد من تنمية الموارد المائية لدول حوض النيل للانتفاع بها في مشاريع استثمارية مشتركة تعود عليها بفوائد اقتصادية تقوي من روابطها الاجتماعية والسياسية والأمنية، بين دول حوض النيل، وهذا لن يكتمل إلا من خلال الاعتراف بقواعد القانون الدولي الخاص بتقسيم المياه بالعدل والإنصاف دون إحداث ضرر بيني للأطراف الشريكة في هذا الحوض الجيو - سياسي.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت رعاية جامعة الدول العربية

الهوامش

(١) مها عبد المجيد "مصر ودول حوض النيل"، الهيئة العامة للاستعلامات، إبريل ٢٠١٠:

http://www.sis.gov.eg/AR/Story.aspx?sid=34468

(٢) د. جوزيف رامز أمين "التوجهات الإفريقية لثورة ٢٥ يناير"، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٣٤، ٢٠١١.

http://www.sis.gov.eg/VR/34/6.htm

(٣) عبد الغفار رشاد "مناهج البحث في علم السياسة"، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢١٩.

(٤) حسن ناقعة "التغير المأمول والضرورات والمحددات والآفاق.. سياسة مصر الخارجية ٢٠٠٩"، مركز الجزيرة للدراسات:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6BDAE339-A24C-46CE-B391-B897B95EE528.htm

(٥) موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: مبادئ وأهداف ودوائر السياسة الخارجية المصرية:

http://www2.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/Principles/0410010000000000001.htm

(٦) د. محمد السيد سليم "تحليل السياسة الخارجية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٣.

(٧) يقصد بحماية الذات صيانة استقلال الوحدة الدولية وسلطتها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية، وبالنسبة للدولة تعني حماية الذات وحماية أرواح السكان وقيمهم ونظمهم السياسية والاجتماعية الأساسية، ومن ثم يبدو أن هدف حماية الذات هو هدفٌ ذو طبيعة فاعلة أساسا، بيد أن عدم وضوح كثير من الحدود الدولية واختلاف تصورات النخب السياسية لما يدخل في نطاق حماية الذات يسمح بتفسيرات متناقضة لهذا الهدف، ومن ثم قد نجد بعض الدول تشن الحروب بدعوى حماية الذات. انظر: د. محمد السيد سليم "تحليل السياسة الخارجية"، مرجعٌ سابق، ص٤٤.

(8) Donald Puchala, International Politics Today, (New York: Dodd Mead, 1971, PP. 73-94).

مشارٌ إليه في د. محمد السيد سليم "تحليل السياسة الخارجية"، مرجعٌ سابق، ص٤٤.

(٩) موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية "مبادئ وأهداف ودوائر السياسة الخارجية المصرية"، مصدرٌ سابق.

(١٠) أيمن السيد عبد الوهاب "سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٠-٣٥.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول دور مصر في القارة الإفريقية خاصة إبان ثورة يوليو انظر: د. شوقي الجمل "الدور الإفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢"، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣٠-٤٠.

(١٢) أيمن السيد عبد الوهاب "السياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل"، مرجعٌ سابق، ص٢٠-٣٥.

(١٣) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد الرشيدي "مصر ومياه النيل" (ملاحظات حول علاقات مصر بدول الجوار في التسعينيات)، المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٨، ١٩٩٩، ص ٤٣-٥٧.

(١٤) أيمن عبد الوهاب "العولمة والتعاون المائي في منظمة حوض نهر النيل"، في المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، (إفريقيا والعولمة)، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧-١٩.

(١٥) "دوائر الحركة للسياسة الخارجية المصرية"، الهيئة العامة للاستعلامات:
http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=273.

(١٦) د. جمال على زهران "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن - السمات والتحديات"، مجلة السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠٢، العدد رقم١٤٩، القاهرة، ص١٥٥.

(١٧) عملية صنع القرار في وزارة الخارجية، موقع وزارة الخارجية المصرية:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/BriefHistory/DecisionMaking/Pages/default.aspx

(١٨) د.جمال على زهران "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن - السمات والتحديات"، مرجعٌ سابق، ص١٥٦.

(١٩) مبادرة حوض النيل، هي اتفاقية تضم مصر، السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كنيا، إريتريا. وفي فبراير ١٩٩٩ تم توقيع مبادرة حوض النيل بين دول حوض النيل العشر، بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي (سوسيو- اجتماعي) بين هذه الدول. وقد تم توقيعها في تنزانيا. بحسب الموقع

الرسمي للمبادرة، فهي تنص علي الوصول إلي تنمية مستدامة في المجال السياسي - الاجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل". لمزيد من التفاصيل انظر موقع الخاص دول حوض النيل: www.nilebasin.org/

(٢٠) انظر:عبد الملك عودة "السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل"، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد (١٣٥)، أبريل ١٩٩٩، ص ٢٠-٢٥.

(٢١) مغاورى شحاتة دياب "نهر النيل بين التحديات والفرص"، دورية آفاق إفريقية، العدد ٣١، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٠:
http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=36469

(٢٢) د. حمدي عبد الرحمن "مصر ومستقبل التفاوض على مياه النيل"، دورية آفاق إفريقية، العدد ٣١، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٠:
http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=36469

(٢٣) اتفاق عنتيبي هو نص للاتفاقية الإطارية، التي وقعت عليها في البداية خمس دول من دول حوض النيل وهي: "إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وكينيا"، وهي الترجمة غير الرسمية للاتفاق الذي لاقى رفضًا من دول المصب "مصر والسودان"؛ لأنه ينهي الحصص التاريخية للدولتين (٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان).

انظر: اتفاق عنتيبي، موقع بي بي سي، ١٤ مايو، ٢٠١٠:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2010/05/100514_egypt_water_tc2.shtml

(٢٤) د. إجلال رأفت "السياسة المصرية في إفريقيا"، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، العدد الثاني، صيف ٢٠٠٠، ص ١٠-١٢.

(٢٥) السيد فليفل "مياه النيل بين الحقوق التاريخية وحقوق الأجيال القادمة"، برنامج المؤتمر الدولي السنوي "آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل..الفرص والتحديات"، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، القاهرة، ٢٦ مايو ٢٠١٠، ص ٣٠-٣٥.

(٢٦) اتفاقية ١٩٢٩ وتنظم تلك الاتفاقية العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية، كما تضمنت بنودًا تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان، أما اتفاقية ١٩٥٩ فوقعت هذه الاتفاقية بالقاهرة في نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام ١٩٢٩ وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة

لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك، وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان. انظر: www.nilebasin.org/

(٢٧) د. إبراهيم نصر الدين، ندوة "الأهرام تنظم ندوة حول قضية حياة أو موت مصر وحوض النيل... إلى أين يجري مستقبل مياه النهر؟"، جريدة الأهرام، ٢٠١١:
http://www.ahram.org.eg/Print.aspx?ID=77783

(٢٨) انظر: د. إبراهيم نصر الدين "أزمة مياه النيل "، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، العدد ٣٣، المجلد العاشر، القاهرة، ٢٠١١ ص ٩-١٤.

(٢٩) افتتاحية موقع الهيئة العامة للاستعلامات على شبكة الإنترنت بتاريخ١٣ يونيه٢٠١١، بعنوان: توجهات إفريقية مبشرة لثورة ٢٥ يناير.

(٣٠) انظر: ندي كيوان "مستقبل علاقات مصر مع دول حوض النيل"، مجلة السياسة الدولية، ١ يوليو ٢٠١١:
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643574

(٣١) التجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (ECOWAS): هي منظمة اقتصادية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة الغرب الإفريقي، ويقع مقر المنظمة في أبوجا، بنيجيريا، ولها خمسة عشر عضوًا.. لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الرسمي: www.ecowas.int/

- أما السادك جماعة تنمية (جنوب إفريقيا): فتم الإعلان في وندهوك بناميبيا في شهر أغسطس عام ١٩٩٢ عن ميلاد منظمة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك" لتحل محل مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الإفريقي وتركزت أهدافها حول تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر والجوع، والرفع من المستوى المعيشي لشعوب البلدان الأعضاء، وتضم منظمة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك" في عضويتها خمس عشرة دولة، وهي: أنجولا، وبتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليسوتو، ومالاوي، وموزمبيق، وناميبيا، وسيشل، وجنوب إفريقيا، وسوازيلاند، وتنزانيا، وزامبيا، وزيمبابوي..لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الرسمي: http://www.sadc.int/
- أما جماعة شرق إفريقيا: فتتكون جماعة شرق إفريقيا من ثلاث دول وهي تنزانيا، وكينيا، وأوغندا، ويقع مقرها الرئيس في أروشا بتنزانيا، وقد تمّ تأسيسها في عام ١٩٦٧، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ تمت إعادة تأسيس جماعة شرق إفريقيا بإبرام معاهدة تأمل في إنشاء اتحاد اقتصادي، وسياسي بين الدول الأعضاء

ودخلت حيز التنفيذ في ٧ يوليو ٢٠٠٠ بعد التصديق عليها من قبل الدول الشريكة الثلاث الأصلية: كينيا وأوغندا وتنزانيا، ثم انضمت جمهورية رواندا وجمهورية بوروندي في ١٨ يونيه ٢٠٠٧. انظر الموقع الرسمي لها: http://www.eac.int/

(٣٢) "مصر الثورة توجه ضربة جديدة للكيان الصهيوني من عمق إفريقيا"، نافذة مصر، شبكة الإعلام العربية ٢٠١١/٥/٥.

(٣٣) تجدر الإشارة أنه تعد إثيوبيا أكثر دول الحوض سكانًا حيث تعدى تعدادها ٨٨ مليون نسمة خاصة بالنسبة لتضافر عوامل الندرة المائية الطبيعية والندرة الاقتصادية المتعلقة بغياب البنية الأساسية اللازمة لاستغلال المياه المتاحة فـ ٥٢٪ من المواطنين لا يصلهم مياه شرب نقية، كما أن ٣٢٪ منهم بمن فيهم ربع سكان العاصمة "أديس أبابا" لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحي، بجانب اعتمادهم على المعونة الدولية لتوفير الغذاء... ورغم تقدم نمو الناتج القومي للدولة في السنوات الأخيرة، لكنها تعاني نقصًا شديدًا في الكهرباء مما يعيق تقدمها الاقتصادي وتوفير مستقبل أفضل من المعيشة لمواطنيها. أيضًا فإن تغير المناخ بالإضافة إلى سوء الاستغلال يؤثر على المصادر المائية الموجودة، وقد تضببت بالفعل عدة بحيرات في إثيوبيا تمامًا كما تتعرض بحيرة فيكتوريا في منطقة البحيرات الاستوائية لنقص ملحوظ في مياهها، ولمزيد من التفاصيل انظر: كارن أبو الخير "مياه النيل.. الإدارة والتنمية والتعاون"، مؤسسة الأهرام، العدد ١٨١، القاهرة، يوليو ٢٠١٠، ص ٣٠-٣٣.

(٣٤) مصر تبدأ صفحة جديدة مع الدول الإفريقية، قناة النيل للأخبار، أرشيف الأخبار، متابعة الصحافة السودانية خلال فترة زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية ٦-٩ مايو ٢٠١١، المكتب الإعلامي المصري بالخرطوم.

(٣٥) اتفاق حريات التنقل والإقامة والعمل والتملك بين السودان ومصر، والذي يسمح لمواطني البلدين بحرية التنقل بموجب جواز سفر ساري المفعول أو أي وثائق يتم الاتفاق عليها، عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية المعتمدة رسميًا لدي القطرين. لمزيد من التفاصيل انظر:

http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=95&msg=1087313442

(٣٦) متابعة زيارة د.عصام شرف لأديس أبابا بالصحافة الإثيوبية، منتصف مايو، المكتب الإعلامي المصري بأديس أبابا ٢٠١١.

(٣٧) متابعة زيارة د.عصام شرف للسودان مارس ٢٠١١ بالصحافة السودانية، وكذلك زيارتا كرتي، والعربي للقاهرة والخرطوم.

(٣٨) التركيز على سد الألفية.. دول حوض النيل الشرقي تبحث في القاهرة مجالات التعاون المشترك"، مقال بصحيفة الرأي العام السودانية، مايو ٢٠١١.

(٣٩) مصر تطلق مبادرة لتنمية دول حوض النيل، جريدة المسائي المصرية، يناير ٢٠١٢: http://massai.ahram.org.eg/Inner.aspx?ContentID=47659

(٤٠) وزير الخارجية المصري يبدأ العام الجديد بجولة في ٦ دول بحوض النيل، موقع إفريقيا اليوم، يناير ٢٠١٢:

www.africaalyom.com/web/Details/4485-1/news.htm

(٤١) وزير خارجية مصر في جولته الإفريقية، موقع أخبار السودان، يناير ٢٠١٢:
http://www.sudaninews.net/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=589:-16-2012&catid=44:worldnewspaper&Itemid=91

(٤٢) وزير الخارجية يعلن المبادرة المصرية لتنمية حوض النيل، جريدة البديل الجديد، ١٠-١-٢٠١٢: http://elbadil.net/

(٤٣) السودان ومصر تبحثان مشاكل تنفيذ اتفاقية الحريات الأربع، جريدة الأهرام، ٦ أبريل ٢٠١٢.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل انظر: د. صبحي قنصوة "التحديات أمام مفاوضات الإطار السياسي والقانوني لمبادرة حوض النيل"، برنامج المؤتمر الدولي السنوي "آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل.. الفرص والتحديات"، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، القاهرة، ٢٦ مايو ٢٠١٠، ص ٤٠-٤٤.

(٤٥) مغاوي شحاتة "مصر ومياه النيل"، جريدة الأهرام، ٨-٦-٢٠٠٩.

(٤٦) أحمد حاتم المصرى "عامٌ بعد الثورة نحو سياسة خارجية مصرية جديدة"، جريدة الشروق، الاثنين ٣٠ يناير ٢٠١٢.

(٤٧) أحمد حاتم المصري "عامٌ بعد الثورة نحو سياسة خارجية مصرية جديدة"، جريدة الشروق، الاثنين ٣٠ يناير ٢٠١٢.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

١- أ.د إبراهيم نصر الدين، ندوة "الأهرام تنظم ندوة حول قضية حياة أو موت مصر وحوض النيل... إلى أين يجري مستقبل مياه النهر؟"، جريدة الأهرام، ٢٠١١.

٢- أ.د إبراهيم نصر الدين "أزمة مياه النيل"، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، العدد ٣٣، المجلد العاشر، القاهرة،٢٠١١.

٣- د.إجلال رأفت "السياسة المصرية في إفريقيا"، دورية آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، العدد الثاني، صيف ٢٠٠٠.

٤- أحمد حاتم المصري "عامٌ بعد الثورة نحو سياسة خارجية مصرية جديدة"، جريدة الشروق، الاثنين ٣٠ يناير ٢٠١٢.

٥- أحمد الرشيدي "مصر ومياه النيل" (ملاحظات حول علاقات مصر بدول الجوار في التسعينيات)، المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٥-٧ ديسمبر ١٩٩٨، ١٩٩٩.

٦- د. إسماعيل صبري مقلد "العلاقات السياسية الدولية"، ط٢، الكويت، دار السلاسل للنشر، ١٩٨٧.

٧- السيد فليفل "مياه النيل بين الحقوق التاريخية وحقوق الأجيال القادمة"، برنامج المؤتمر الدولي السنوي "آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل.. الفرص والتحديات"، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، القاهرة، ٢٦ مايو ٢٠١٠.

٨- السودان ومصر تبحثان مشاكل تنفيذ اتفاقية الحريات الأربع، جريدة الأهرام، ٦ أبريل ٢٠١٢.

٩- أيمن السيد عبد الوهاب "سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة، ٢٠٠٥.

١٠- د. جمال على زهران "عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن - السمات والتحديات"، مجلة السياسة الدولية يوليو ٢٠٠٢ - العدد رقم ١٤٩.

١١- حامد ربيع "نظرية السياسة الخارجية"، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، بدون سنة نشر.

١٢- د. حمدي عبد الرحمن "مصر ومستقبل التفاوض على مياه النيل"، دورية آفاق إفريقية، العدد ٣١، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.

١٣- د. شوقي الجمل، الدور الإفريقي لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة،١٩٩٤.
١٤- د. صبحي قنصوة، "التحديات أمام مفاوضات الإطار السياسي والقانوني لمبادرة حوض النيل"، برنامج المؤتمر الدولي السنوي "آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل.. الفرص والتحديات"، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، القاهرة، ٢٦ مايو ٢٠١٠.
١٥- عبد الملك عودة "السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل"، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام،القاهرة، العدد (١٣٥)، أبريل ١٩٩٩.
١٦- مازن الرمضاني "دراسة في السياسة الخارجية"، الجزء الأول، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
١٧- مغاوري شحاتة "مصر ومياه النيل"، جريدة الأهرام، ٢٠٠٩/٦/٨.
١٨- د. محمد السيد سليم "تحليل السياسة الخارجية"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
١٩- "مصر الثورة توجه ضربة جديدة للكيان الصهيوني من عمق إفريقيا"، نافذة مصر، شبكة الإعلام العربية ٢٠١١/٥/٥.
٢٠- "مصر تبدأ صفحة جديدة مع الدول الإفريقية"، قناة النيل للأخبار، أرشيف الأخبار. (٦) متابعة الصحافة السودانية خلال فترة زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية ٦-٩ مايو ٢٠١١، المكتب الإعلامي المصري بالخرطوم.
٢١- مغاوري شحاتة دياب "نهر النيل بين التحديات والفرص"، دورية آفاق إفريقية، العدد ٣١، وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات.
٢٢- فاضل زكي محمد "السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية"، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥.
٢٣- ندي كيوان "مستقبل علاقات مصر مع دول حوض النيل"، مجلة السياسة الدولية، ١ يوليو ٢٠١١.

ثانيا- مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Donald Puchala, International Politics Today, (New York: Dodd Mead, 1971).
2- James Rosenau, "Comparing Foreign Policies, why, what, How" in James Rosenau Comparing Foreign Policies (N.Y. Hasled Press, 1974).
3- James Rosenau, "Moral Fever, Systemic Analysis, and Scientific Consciouness in Foreign Policy Research" in, Austin Ranny, ed, Political science and Public Policy, (Chicago: Markham, 1963).

ثالثا- مواقع إلكترونية:

1- http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=643574
2- http://elbadil.net
3- http://kenanaonline.com/users/ELstehaAveocato/topics/64596/posts/126862
4- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6BDAE339-A24C-46CE-B391-B897B95EE528.htm
5- http://www.mfa.gov.eg/Arabic/Ministry/BriefHistory/DecisionMaking/Pages/default.aspx
6- http://www.mfa.gov.eg/MFA-Portal/ar-EG/Foreign-Policy/rule/
7- http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=273.
8- http://www.sis.gov.eg/AR/Story.aspx?sid=34468
9- http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=36469
10- http://www.sis.gov.eg/VR/34/6.htm
11- http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/6/51/2105
12- http://www2.sis.gov.eg/Ar/Politics/ForeignPolicy/Principles

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
تحت إشراف اتحاد الجامعات العربية